

الفلسطينيون في دول الخليج العربية بعد 1948م: من الانكفاء إلى الاكتفاء

The Palestinians in the Gulf Arab States after 1948: From Seclusion to Self-Sufficiency

تاريخ النشر: 2025/06/11

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ الإرسال: 2024/12/30

أحمد بوسعيد¹

¹ جامعة أدرار، الجزائر، EMAIL: ahm.boussaid@univ-adrar.edu.dz

الملخص

لم يَعِش الفلسطينيين المهاجرون إلى دول الخليج العربية على مدار العقود التي أعقبت النكبة الكبرى سنة 1948م في مخيمات، ولكن كانت هناك مراكز تجمع سكاني منتظمة داخل نسيج مجتمعي خليجي محافظ تاريخياً، في إطار ما يمكن تسميته "الهجرة التعاقدية". لقد كان المهاجرون إلى تلك الدول من ذوي الكفاءات مختلفي المشارب والذهنيات، مطلعين على أوضاع تلك الدول، التي أضحت وجهات جذب للأيدي العاملة العربية والأجنبية، بعد ما شهدته من نهوض اقتصادي متسارع بسبب الطفرة النفطية والصناعات المرتبطة بها.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الإيجابي الذي اضطلع بأدائه الفلسطينيون في دول الخليج العربية؛ حيث لم يرضوا بالركون إلى وظائف أو أداءات هامشية، وإنما كانوا حاضرين في صُلب العملية التنموية. من خلال الإسهام البارز في توفير كادر وظيفي كفؤ وفَعَّال في الوزارات والمؤسسات الحكومية الخليجية، من إعلاميين، أطباء، صيادلة، مهندسين، محاسبين ورجال أعمال.

الكلمات المفتاحية: الفلسطينيون؛ الخليج العربي؛ القضية الفلسطينية؛ الهجرة

المؤلف المرسل: أحمد بوسعيد، الإيميل: ahm.boussaid@univ-adrar.edu.dz

Abstract:

The Palestinian migrants to the Arab Gulf states did not live in camps throughout the decades following the Great Nakba of 1948. Instead, there were organized population centers integrated within the historically conservative social fabric of Gulf society, in what can be described as “contractual migration.” The migrants to those states were skilled individuals of diverse backgrounds and mindsets, familiar with the conditions of those countries, which had become destinations attracting Arab and foreign labor, following the rapid economic boom brought about by the oil boom and the related industries.

This study aims to demonstrate the positive role that Palestinians have played in the Arab Gulf States, as they did not settle for marginal jobs or roles but were instead actively involved in the core of the development process. They made a significant contribution by providing a competent and efficient workforce in the ministries and government institutions of the Gulf, including journalists, doctors, pharmacists, engineers, accountants, and businesspeople.

Keywords: Palestinians; Arabian Gulf; Palestinian cause; migration.

1. مقدمة:

تنبعث أهمية البحث من أهمية العلاقة الناشئة بين الفلسطينيين وبين منطقة عربية جوهريّة، كانت دومًا لاعبًا مهمًّا ماسكًا بأوراق القضية الفلسطينية. كما أنّ الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتمثل في محاولة تبيان آليات وسبل التفاعل والتكامل الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين ضمن تلك الدول، حيث تروم تسليط الضوء على مسار غير تقليدي للهجرة، جدير بالبحث والكشف العلميين، صنعه



فلسطينيون آمنوا بقدراتهم وعلاقاتهم في تلك الدول، وخلفوا عقب ذكريات وجودهم هناك... في أحاديث وكتابات أبناء الخليج المخلصين.

صحيح أنّ النكبة الكبرى سنة 1948م شكّلت منعطفاً حاداً في تاريخ الفلسطينيين، حيث يَمّم الكثيرون منهم صوب دول الخليج العربية، رجاء الأمان والفرص الاقتصادية. إلا أن حضورهم في هذه الدول لم يكن دائماً بمعزل عن المجتمع أو على هامشه، بل أسهموا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وعليه؛ تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف تحوّل الوجود الفلسطيني في دول الخليج العربية بعد 1948م من حالة انكفاء قسري إلى حالة اكتفاء مهني، اجتماعي واقتصادي؟ وما العوامل التي ساهمت في هذا التحوّل؟ وما تجلّياته على الواقع الخليجي والفلسطيني على حدّ سواء؟

إنّ البحث في هكذا مواضيع يهدف أساساً إلى عرض وتحليل مختلف الجوانب التي تساعد في فهم أفضل للتحديات والفرص التي واجهت المرتجلين الفلسطينيين في دول الخليج العربية، وتمحيص السياسات والإجراءات التي أحاطت بالفعل الفلسطيني الفردي والجمعي، من طور الانكفاء على الذات وحمل هموم الشتات، إلى طور الاندماج في بوتقة الأحداث والتطلع نحو أفق الفاعلية والارتقاء؛ إذ أنّ كلّ مهاجر فلسطيني هو في الحقيقة قصة تحديّ ونجاح تحقّقت على أرض الخليج، أسهمت. ولو بطريقة غير مباشرة. في تثبيت صورة الفلسطيني الفاعل في الوعي العالمي.

تتمثّل الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في محاولة تبيان أوجه العطاء الفلسطيني في دول الخليج العربية؛ التي من خلالها نجح الفلسطينيون في نسخ تلك الصور المرتسمة في أدبيات بعض الكتابات عن مجتمع الشتات الانعزالي البائس، بصور المجتمع الفاعل الاندماجي، الذي يستغلّ أبسط الإمكانيات المتاحة لأجل فرض واقع يُسائر تاريخه العريق ويضمن اشتراكه بإيجابية في مجتمعات الدول الخليجية المضيفة.

لأجل دراسة موضوعنا يمكن توظيف المنهج البحثي التاريخي التحليلي، القائم على ربط الظواهر والمعطيات ذات الصلة بالوجود الفلسطيني في الخليج، بناءً على التطور التاريخي المتزامن ومستجدّات القضية الفلسطينية. يتأتّى التقصي في معالجة هذا البحث من خلال بعض المداخل أو المعرّفات المرحلية، أهمّها: تقييم أوضاع الفلسطينيين في دول الخليج العربية.

.مظاهر تجاوز مرحلة "الانكفاء على الذات" نحو الفاعلية والارتقاء.
.التحديات البيئية والخارجية المؤثرة على الوجود والفعل الفلسطيني.
.استكشاف الفرص المستقبلية لتعزيز دور الفلسطينيين ومساهماتهم في تنمية دول الخليج.

2. الهجرة إلى الخليج ودواعٍ ومسارات:

من الحقائق الجوهرية في السياق التاريخي للشتم الفلسطيني أن النكبة ما زالت مستمرة، وبعبارة أخرى؛ لا تقتصر النكبة حصراً على الأحداث التاريخية التي شهدتها الفترة المحصورة بين العامين 1947 و1949، وأسفرت عن طرد ما يتراوح عددهم من 750.000 إلى 900.000 فلسطيني من ديارهم وأراضيهم، وإنما تعدّ ظاهرة مستمرة، استُملت مع بداية استعمار فلسطين خلال حقبة الانتداب البريطاني والتمكين للاستيطان اليهودي، وما انفكت متواصلة لم تنقطع حتى يومنا هذا (العزة و آخرون، 2022، ص01).

لم تكن الدول المجاورة لفلسطين قادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الفلسطينيين الوافدين إليها بعد النكبة سنة 1948، ووجد الكثيرون من الفلسطينيين ممّن أضحوا بلا وطن، بلا عمل وبلا مورد مالي أيضاً، أنفسهم مُجبرين على اقتناص الفرص الاقتصادية المتاحة خارج حدود الدول التي استضافتهم أول الأمر (براند، 1991، ص107). أكثر الفلسطينيين ليسوا لاجئين فحسب، بل هم محرومون من الجنسية كذلك، ويمثّلون أكبر مجموعة بشرية محرومة من الجنسية في العالم؛ ليس الأمر مقصوداً على جيلٍ واحد؛ بل قد هيمن على حياة أربعة أجيال من الفلسطينيين.

تشير بعض التقديرات إلى أنّ ما يقرب من 50٪ من الفلسطينيين يعيشون خارج فلسطين، استأثرت الدول العربية بما فيها دول الخليج العربية بالنصف تقريباً، وحوالي 5.5٪ موزَّعون في أرجاء العالم. وفي الوقت نفسه، يعيش حوالي 38.4٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما مكث 12.1٪ داخل الخط الأخضر ويحملون الجنسية الإسرائيلية (Labadi, 2018, p03). على غرار البلدان المشرقية المجاورة لفلسطين؛ استقطبت دول الخليج العربية إليها عدداً لا بأس به من الفلسطينيين، الذين أثروا تجربة نمط مغاير من الوجهات المهجرية؛ هي الوجهة الخليجية، يدفعهم إلى ذلك اعتقادهم بسهولة الاندماج في مجتمعٍ يشترك معهم في اللغة والثقافة والدين، وبلاذٍ كان سكّانها من أوائل الشعوب

العربية تضامناً مع الفلسطينيين منذ الثورة الفلسطينية الأولى ضد الاستيطان اليهودي سنة 1936. إنَّ مئات الألوف من الفلسطينيين ممن أُتيح لهم اكتساب مهارات رائجة في سوق العمل، شقُّوا طريقهم نحو إمارات الخليج العطشى إلى الأيدي العاملة المؤهلة، حيث أمضى جيل كامل حياته في مجتمعات تقليدية (البديري، 1995، ص19).

منذ سنة 1950، اجتذبت إمارات الخليج العربية أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، الذين كانوا يفدون إليها لأجل العمل، والمشاركة في التنمية الوطنية التي بدأت ملامح انطلاقها في الارتسام (Zahlan, 2009, p47). لا ريب أنَّ الطفرة النفطية الطاغية على مجال تلك الدول وصداها لدى فئة معيّنة من أبناء الشتات الفلسطيني أوجدت فرصاً جديدة واعدة للفلسطينيين في دول الخليج (Kimmerling & Migdal, 2003, p21).

ترتسمُ دول الخليج العربية في المخيال الدولي على أنَّها مصدرٌ هامٌّ لرأس المال والعمالة الأجنبية، وسوقٌ دولية واسعة عابرة للجنسيات والمرجعيات. إنَّ ثمة طلباً كبيراً ومتزايداً على العرب ذوي المهارات العالية الوافدين من شتى أنحاء المنطقة. فالهجرة العربية -عامة- إلى دول الخليج أضحت هي السِّمة الغالبة على أنماط الهجرة مؤخراً؛ بحكم أنَّ الهجرة "النمطية" المعهودة من طرف أعداد كبيرة من جنوب آسيا وأعداد أقلّ من أوروبا الغربية لا تعدو أن تكون مؤقتة. يُعزِّد ذلك التوجّه ما يتمّ تقديمه من أرقام، تُحصي أزيد من 2.4 مليون وافد عربي على دول الخليج العربية (أبو شرف وآخرون، 2016، ص01). لقد انتقل المهجّرون الفلسطينيون بالهجرة التي عايشوها عقوداً، من سِمَتها الاستعجالية الاضطرارية إلى الفضاء الاختياري القارّ؛ وتحولوا بذلك من لاجئي الطوارئ Emergency Refugees ثمّ لاجئي الترانزيت Transit Refugees إلى لاجئي الإقامة Residence Refugees.

مثّلت الظروف المعيشية غير المستقرّة للنازحين الفلسطينيين، إلى جانب عوامل أخرى منها: طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن سنة 1970، وغزو إسرائيل للبنان سنة 1982، وحرب الخليج الثانية سنة 1990، مصدر تدفقات متتالية ومتجدّدة للأجئيين الفلسطينيين باستمرار إلى وجهات عالمية جديدة، على شكل عمالة جاهزة للعطاء الوظيفي. منذ عام 1960 بدأ الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية بالهجرة إلى المدن الأردنية، ثمّ إلى دول الخليج العربية المنتجة للهيدروكربونات خاصة بعد نكسة 1967، كما

شارك الفلسطينيون المقيمون في غزة أيضا في حركات الهجرة واسعة النطاق إلى تلك الدول الخليجية (Di Bartolomeo & Autres, 2011, p02).

كانت النتيجة غير المتوقعة لحرب 1967 هي التحول في دفة القيادة العربية بعيداً عن مصر وسوريا، نحو الخليج. أصبحت المملكة العربية السعودية تدريجياً القوة المعترف بها، كما ازدادت أهمية دول الخليج الأخرى، خاصة في ضوء مواردها الطبيعية والمالية الهائلة. أصبحت منطقة الخليج وجهة مهمّة للفلسطينيين الباحثين عن عمل بعد أن فقدوا منازلهم ووظائفهم نتيجة للحرب (Zahlan, 2009, p36). مثلت التدفقات السكانية المغادرة للأراضي الفلسطينية صوب دول الخليج نصف مجموع المغادرين خلال الفترة (1967-1991)، مما أثر بشكل طفيف على مستويات الخصوبة والإنجاب بفلسطين، والتي عادت إلى مستوياتها العالية المعتادة في زمن وجيز (Courbage, 1994, p237).

اتّسمت الهجرة الفلسطينية إلى دول الخليج الغنية بالنفط بالتسلسل السلس، لأنّ الفلسطينيين الذين كانوا يصلون أولاً إلى الخليج أصبحوا بمثابة "جسر العبور" إلى الشبكة الاجتماعية في سبيل تأمين الوظائف، وبذلك تكونت "الهجرة المتسلسلة". أي أن المهاجرين يتبعون عوائلهم وأقاربهم الذين يعيشون ويعملون بالفعل في تلك البلدان، خاصة عندما تكون أسباب الهجرة اقتصادية وتعليمية. غالبا ما يساعد أولئك الأقارب في تمويل بداية جديدة للوافدين الجدد من خلال توفير الوظائف والقروض، أو دفع الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى تيسير دخول البلد الخليجي المبتغى بشكل قانوني. كان هناك اعتبار آخر في اختيار بلد ما؛ يتعلّق هذا الاعتبار بصورة البلد المرغوب في ذهن المهاجر ومعرفته بخصائصه. على الرغم من أن الفلسطينيين غالباً ما كانوا يحكمون على صلاحية البلاد الأخرى للهجرة من خلال مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنّ الكثيرين منهم اتخذوا خيارات براغماتية بشأن الهجرة، وذلك بناء على مواءمة الوضع الاقتصادي والقانوني لمقصدهم (Hammer, 2005, p16).

ظلت البيانات المتعلقة بالفلسطينيين المقيمين بدول الخليج العربية غير رسمية، ونسبية ذات ارتياب عالٍ؛ بحكم خصوصيات وميزات ذلك التواجد، وكذا تباين مشارب ورود الفلسطينيين. علماً أنّ اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا UNRWA

يخضعون لتنظيمات وتصنيفات معقدة، إذ يُلاحقهم وسمٌ "عديمي الجنسية". بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في مناطق عمل الأونروا الخمس: الضفة الغربية، غزة، لبنان، سوريا والأردن أزيد من 5.300.000 لاجئ، أواخر سنة 2013 (كنودسن وحنفي، 2015، ص20). كما أنّ الإحصائيات لا تأخذ في الاعتبار الشتات الفلسطيني المقيمين في دول الخليج أو أمريكا الشمالية أو أوروبا، ولا بعض الفلسطينيين الأردنيين المندمجين بالكامل في المملكة الهاشمية، والذين أضى عسيراً تمييزهم عن هذا الفضاء المشابه الذي تفاعلوا بل واندمجوا فيه. رغم ذلك قدّرت بعض الدراسات عدد الفلسطينيين المتواجدين بدول الخليج الستّ مطلع هذا القرن بحوالي ثلاثة ملايين (3.000.000) فلسطيني (Zaidan, 2012, p18)، بعد أن كان يُراوح حوالي 600.000 فلسطيني قبل أزمة الخليج سنة 1900 (الشامسي، 2006، ص08).

3. سماتُ الوجود الفلسطيني بدول الخليج:

بدأ الوجود الفلسطيني في منطقة الخليج العربي منذ قرابة قرن، وقد جذبت المملكة العربية السعودية والكويت 90% من القوى العاملة الفلسطينية في الخليج قبل حرب الخليج الثانية سنة 1990، لتنتقل بعدها إلى قطر والإمارات العربية المتحدة؛ إذ انخفض عدد الفلسطينيين في الكويت بعد الحرب من 400.000 إلى 30.000 فلسطيني (أبو عامر، 2020، ص410). أدّت كلُّ أزمة مرتبطة بقضية فلسطين إلى ظهور موجة أخرى من الهجرة أولاً 1948، ثم 1967، 1973، 1982... مع مرور الوقت، أنشأ الفلسطينيون مجتمعات نمت في الحجم والنفوذ، وشكّل وجودهم حلقة وصلٍ ودينامية متصاعدة بين فلسطين والخليج (Zahlan, 2009, p04).

انتقل العديد من الفلسطينيين الذين فرّوا من الصراع المميت بعد ذلك من وجهتهم الأولى بحثاً عن فرصة اقتصادية لأن حقّ العودة لم يُمنح، وبالتالي فإنّ معظم الهجرة الاقتصادية الفلسطينية ناتجة بشكل غير مباشر عن النزاع، لأنها غالباً ما تأخذ شكل هجرة ثانية أو ثالثة بعد الهروب الأصلي من النزاع (ESCWA, 2004, p04).

الجدول 1: إحصاء أعداد الفلسطينيين في دول الخليج العربية

	1990	2000	2010
--	------	------	------

488234	403078	311742	الكويت
434485	299136	205840	السعودية
68149	57619	47374	الإمارات
44471	37058	30995	قطر
3110	2598	2174	البحرين
9713	8169	6636	عُمان
1048162	807658	604761	المجموع

(المصدر: (بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2023)

صحيح أنَّ الأرقام المتعلّقة بالفلسطينيين الوافدين على دول الخليج تقديرية تعوزها الدقة، غير أنَّ مفعولها وأثرها بادٍ على الدول المعنية. حيث شارك الفلسطينيون بشكل إيجابي في تنمية وتطوير البلدان المضيفة، في دول الخليج على وجه التحديد، والتي كانت في أمسِّ الحاجة إلى المهارات البشرية في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، حينها أبدى المهاجرون الفلسطينيون كفاءات علمية تقنية افتقد إليها مضيفوهم الخليجيون (Courbage, 1994, p240). في واقع الأمر. كما ترى براند. فإنَّ عَوَزَ بلاد الخليج العربية في مرحلة بناء اقتصادها المتنامي إلى كفاءات تقنية بصورةٍ مُلِحَةٍ تزامن مع توفّر طبقة فلسطينية مثقفة "جاهزة للخدمة"، أرغمتها ظروف الطّرد والتهجير على البحث عن وجهات عمل واعدة (براند، 1991، ص 107).

استأثرت الكويت منذ بواكير التهجير عقب النكبة ثمّ النكسة بأعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين، وكانت رائدة في استقبال أكبر عدد من أولئك الوافدين، لاعتبارات سياسية، ثقافية اجتماعية وحتى تاريخية. وأيضًا بفضل انفتاحها السياسي وتعاملها المرن مع هجرة الفلسطينيين. تُشير إحصاءات سنة 1957 إلى وجود 15.000 فلسطيني (وكذا أردني) في الكويت، ثمّ ارتفع العدد إلى 37.000 سنة 1961، وإلى 77.000 سنة 1965، ثمّ تجاوز 204.000 نسمة سنة 1975، أي بنسبة 20% من إجمالي عدد السكان. وبحلول سنة 1990؛ كانت الكويت بمواطنيها البالغ عددهم 650.000 نسمة، تضمّ واحدة من أكبر جوالي الشتات الفلسطيني في الخليج، إذ بلغ أفرادها آنذاك نحو 380.000 فلسطيني (الغبرا، 1995، ص 55).

على حُطى الكويت سارت السعودية للإمارات، قطر، عُمان، والبحرين. أمّا قطر فلطالما وُسمت بأنّها من أشدّ دول الخليج العربية تأييداً للقضية الفلسطينية، فلا غرو إذن أن تكون الدوحة قبله للفلسطينيين ولقياداتهم السياسية على حدّ سواء منذ بواكير الشتات. لقد كان الوجود الفلسطيني هناك مميّزاً منذ العقدين الأخيرين في القرن العشرين، لأنّ السلطات القطرية استقبلت بحفاوة آلاف الفلسطينيين، وأنفقت بسخاء على اللاجئين الفلسطينيين في الشتات (Di Bartolomeo & Autres, 2011, p14).

اعتُبر الوجود الفلسطيني بدول الخليج . قبل سنة 1990 . مورداً هاماً للكفاءات الشبابية المطلوبة لمختلف الوظائف والخدمات، خاصّة وأنّ معظم الفلسطينيين المتقدّمين يُتقنون اللغة الإنجليزية إضافةً إلى اللغة العربية. حيث انتفت صفة "لاجئ عاطل" لمصلحة "عامل فاعل". قدّم مئات الآلاف من الفلسطينيين العديد من الخدمات والمواهب والخبرات زمن إقامتهم بدول الخليج العربية في الطفرة النفطية الأولى، وساهموا في تطوير اقتصاديات تلك الدول في أوقات عصيبة، وأبدوا التزاماً صارماً، واحتراماً لأعراف وقوانين الدول المضيفة، بمنأى عن التقلّبات السياسية وعلاقات الحكومة الخليجية بمنظمة التحرير الفلسطينية (Directorate of Intelligence, 1983, p06).

رغم أنّ المرأة الفلسطينية هي من بين الأكثر نساءً تعليماً في العالم العربي؛ غير أنّ تواجدها الإنمائي بالخليج كان شحيحاً، على غرار نظيراتها في دول الخليج، باستثناء بعض الحالات الفردية المحدودة (Courbage, 1994, p242). والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة التوافد الفلسطيني؛ حيث طغت هجرة الذكور في الأعوام الأولى، ثمّ عمد كثيرٌ منهم إلى المعجى بعائلته بعد حرب سنة 1967، وهكذا ارتفع عدد النساء والأطفال ارتفاعاً عظيماً، واتّخذت طبيعة الجالية شكلاً عائلياً، واندمجت بعض النساء في العمل دعماً لأزواجهنّ، وانخرطن في صفوف الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتمتّعن بحسّ القيادة والفاعلية والأداء النوعي، تمّ ذلك في الكويت بصفة خاصّة (براند، 1991، ص135).

إضافةً إلى الجهود الفردية المبذولة من لدن آلاف الفلسطينيين المقيمين بالخليج؛ لا يمكن أيضاً إغفال المبادرات الفلسطينية المؤسسية، التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدعم المادي واللوجستي لإسماع أصوات الشتات الفلسطيني ودعم قضيتهم العادلة. إنّ عدداً معتبراً من المنظمات الفلسطينية الثقافية والاجتماعية،

النشطة في العالم العربي وكذا الغربي، تتم إدارتها من طرف مهاجرين فلسطينيين كسبوا ثرواتهم في دول الخليج، فإلقاء نظرة سريعة على أعضاء مجلس أمناء مؤسسة الرعاية الاجتماعية، المؤسسة الفلسطينية الرائدة في مجال الرعاية الاجتماعية، يُحيلنا إلى الأصول الخليجية لثرواتهم الفردية؛ إنهم فلسطينيون عاشوا وعملوا في دول الخليج: في الكويت، الإمارات، قطر والمملكة العربية السعودية. يمكن اعتبار تمويلهم السخي للمشاريع التعليمية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية جانبا آخر من جوانب العلاقات التّدية مع دول الخليج العربية (Zahlan, 2009, p13).

4. مسارات العطاء الفلسطيني بالخليج:

أُتيحت لأعداد محدودة من الفلسطينيين من ذوي الرخاء والثراء الهجرة برؤوس أموالها إلى حاضنات الأموال الاستثمارية بدول الخليج، المدعّمة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وبذا نما رأس مال فلسطيني في كنف رأس مال خليجي أوسع نطاقاً، واستفاد الطرفان من مزايا وعوائد تلك الطفرة النفطية الشاملة (اللبيدي، 2018، ص09). تبوّأ بعض الفلسطينيين العاملين بالخليج مناصب مرموقة؛ تجاوزت حدود المعتاد، كمدّرّسين أو أطباء أو صحفيين، إلى مسؤوليات المستشارين لبعض العائلات الحاكمة في الخليج. لقد ساهموا بشكل كبير في تنمية البلدان المضيفة، عرفاناً منهم بجهودها وتعاطفها مع قضيتهم ومحنتهم (Directorate of Intelligence, 1983, p04). استقطبت دولة الكويت الغالبية المهاجرة من الفلسطينيين لاعتبارات تاريخية متصلة بالوجهة المفضّلة للجيلين الأولين من الشتات، وأخرى سياسية مرتبطة بالعلاقات الحسنة لعقود من الزمن بين السلطات الكويتية ومنظمة التحرير الفلسطينية، دون إغفال النظرة الفلسطينية للمحضر الكويتي العربي "القومي"، ولسلطته التشريعية القوية المُحيلة إلى تاريخ من التعاطف والدّود عن الفلسطينيين (Black, 2019, p33).

كان التوافد الفلسطيني على الكويت مبكّراً مقارنة مع غيرها، وعدد قليل منهم حصلوا على الجنسية الكويتية ومزايا المواطنة لأجل محدود مطلع الستينيات، بسبب ارتباطهم الخدماتي الطيّ بعائلة "الصباح" الحاكمة، دون تمكّنهم من تولّي المناصب السيادية أو التصويت في الانتخابات التشريعية. لذا لجأ بعضهم إلى "الشريك" الكويتي في مختلف القطاعات الاقتصادية النشطة، رغم تحديد مقدار الملكية في تلك المشاريع

بنسبة 49%، ومع ذلك ظلت الكويت لعقود ملاذ الفلسطينيين الموهوبين من ذوي المهارات (Di Bartolomeo & Autres, 2011, p12). حيث ساهموا في إرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الكويت؛ فالفترة الطويلة التي أقاموا فيها هناك، وحجم جاليته، وتفانيهم واندفاعهم في العمل موزعين على القطاعين العمومي والخاص، والمكانة التي احتلّوها لاحقاً في الجهاز الحكومي والاقتصادي وفي الإعلام، كل ذلك مجتمعا سمح لهم بأن يكونوا من أكثر الجوالي نشاطاً وتأثيراً في دولة الكويت (براند، 1991، ص108).

عاش الفلسطينيون في أكبر مدن المملكة العربية السعودية كمقيمين، في وقت مبكر نسبياً، وتجاوز عددهم 140.000 مهاجر قبيل نكسة 1967، إضافة إلى 168.000 أردني بعضهم من أصول فلسطينية، ثم تضاعفت الأعداد لتربو عن 300.000 مطلع القرن الحالي، وتتركز الجالية الفلسطينية على نحو رئيس في مدينة جدة (ESCWA, 2004, p02). استفادت اليد الفلسطينية الماهرة من امتيازات الوافدين المميزين مثل الأمريكيين والبريطانيين، على خلاف المغتربين العرب الآخرين، حيث تم تسجيل نوع من التفضيل من لدن سلطات الرياض لهذه الفئة مقارنة بالوافدين العرب. وهم أي الفلسطينيون. يدركون أنّ مردّد ذلك التفاضل إنّما هو خلفيتهم التعليمية وأداؤهم الراقي فيما اقتحموه من أعمال. خضع الفلسطينيون للقوانين التي خضع لها نظراؤهم الوافدون، وسُمح للكثيرين بالبقاء في البلاد بعد التقاعد، ومنهم من أثبتوا أهلية قانونية توجت استقرارهم هناك بالحصول على الجنسية السعودية (Directorate of Intelligence, 1983, p10).

كانت الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول الخليجية التي قدّمت الاعتراف الرسمي والدعم الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والفضل في ذلك مردّه شخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان المدافع عن الحقوق الفلسطينية، المحذّر دوماً من مخاطر الصهيونية العالمية، والذي سمح لأزيد من 50.000 فلسطيني بالتواجد الميسر في البلاد، والانتفاع من مختلف المزايا الخدماتية، ومن ثمّ الإسهام في تطوير مختلف القطاعات ومجالات الأعمال (Di Bartolomeo & Autres, 2011, p13). رغم أنّ المهاجرين الأوائل لم يكونوا يشكّلون سوى 05 % من إجمالي القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة إلّا أنّ أعدادهم تضاعفت لاحقاً لتلامس مئات الآلاف، كما أنّ حضورهم كان لافتاً، بفضل ما تمتّعوا به من مهارات عالية في مختلف القطاعات: النفط، الصحة،

التعليم، الإعلام، الخدمات، الشركات العقارية... لقد كانوا شركاء حقيقيين مع المواطنين الإماراتيين في مجال البناء والتعمير الشّامل خلال تلك السنوات المفصلية في تاريخ النهضة الإماراتية (Directorate of Intelligence, 1983, p14).

أشارت بعض الأرقام إلى وجود 50.000 فلسطيني وأردني في دولة قطر مطلع القرن الحالي، ثمّ تضاعفت الأعداد في السنوات الأخيرة إلى حدود 250.000 فلسطيني، واللافت هو أنّهم يميلون لشغل مناصب في قطاعات أعلى دخلاً وأيضاً أعلى أداءً، خاصّة في قطاعي الإعلام والمصارف، وذلك بفضل المهارات متعددة الأوجه التي يمتلكونها، والخبرات التي يجلبونها معهم إلى تلك المناصب. لذلك كانت قطر من أوائل الدول الخليجية التي تفتّنت إلى نجاعة استبقاء هذا الصنف من المهاجرين، ذوي المهارات العالية. ولعلّ نصيباً وافراً من الازدهار المحدث بالبلاد مؤخراً مدين لعطاء أولئك المساهمين الفلسطينيين وأمثالهم من الوافدين العرب، الذين استغلّوا الطفرة الإنمائية التي شهدتها قطر في العقدين الأخيرين، المزوجة بين التقنية والإعلام والتعليم العالي (أبو شرف وآخرون، 2016، ص14).

رغم سياسة سلطنة عمان المتحفّظة تجاه الأجانب، ورغم عدم وجود تمثيلات للمؤسسات الفلسطينية المختلفة على أراضيها، إلّا أنّ الحضور الفلسطيني كان مقبولاً؛ حوالي 3000 فلسطيني عملوا في قطاع التعليم وأسهموا في تطوير قطاع النفط، وأعداد قليلة منهم امتنعت الترجمة في بعض الدوائر (Directorate of Intelligence, 1983, p16). أمّا الفلسطينيون الذين اختاروا الإقامة في مملكة البحرين فقد استغلّوا وجود مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة 1974. وإن كان تأثيره محدوداً. لأجل تكريس وجودهم بحوالي 1500 فرد كمقيمين دائمين في المراكز الحضرية للبلاد، ومستشارين فنيين في وزارات التربية والتعليم، الصحة، الداخلية والخارجية، فضلاً عن مهاراتهم في مكاتب الحمامة، البنوك والشركات. رغم قلّة أعداد الفلسطينيين في البحرين مقارنة بجيرانها، وتوجّس الحكومة من توافدهم في أول الأمر لاعتبارات داخلية، إلّا أنّ أعداداً أخرى حبّذت الهجرة إليها، وتضاعف عدد الفلسطينيين إلى 5000 شخص، ومكثوا في البلاد لفترات زمنية معتبرة، قاربت قرناً من الوجود (أبو عامر، 2020، ص410).

5. فلسطينيو الخليج تحدّيات و آفاق:



1.5 تأثير المستجذات الدولية على الوجود الفلسطيني بالخليج:

عاش الفلسطينيون الأحداث الدولية المتلاحقة في دول الخليج العربية وفي محيطها، فقد استدعت حرب الخليج الأولى إعادة النظر في الحاجات الاجتماعية للجالية الفلسطينية، خاصةً وأنّها تزامنت مع التباطؤ الاقتصادي سنة 1982 وهبوط أسعار النفط، كلّ تلك المعطيات ألحقت الضرر الفادح بأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية المتوسطة (براند، 1991، ص 147). أمّا حرب الخليج الثانية فقد ألفت بظلالها "الثقيلة" على فلسطيني الخليج، حيث أُسقط في أيدي الكثيرين منهم، وغادر معظمهم البلاد التي كانت لهم مستقرّاً آمناً، لا يلوون على شيء، وكأَنّهم عادوا بذلك إلى نقطة الصّفر! حيث غادر الكويت لوحدها أزيد من 225.000 فلسطيني من مجموع 400.000 فلسطيني في ظرف وجيز (أوت 1990-يناير 1991م). ثمّ تدهورت أعداد الفلسطينيين الماكثين بالكويت إلى حوالي 38.000 بعد عقدٍ من تلك الأحداث المؤثرة (ESCWA, 2004, p02).

إنّ ما لا يقلّ عن 200.000 فلسطيني ممّن كانوا يملكون الحدّ المالي الأدنى الذي مكّنهم من مغادرة الكويت خلال فترة ضمّ العراق لها يمكن تصنيفهم في خانة الفلسطينيين الرافضين للاحتلال وأساليبه. والذين فضّلوا الرحيل نحو الأردن، بعد أن عاشوا حالةً من الاغتراب والتهمان، تحت مظلة شعارات البعث ووعوده (الغبرا، 1995، ص 73). ثمّ أبعدت الحكومة الكويتية العائدة بعد التحرير سنة 1991 أعداداً أخرى من الفلسطينيين، مقابل عودة شريحة من المهاجرين المنتمين لجنسيات أخرى بعد التحرير (الشامسي، 2006، ص 04). في الحقيقة لم تكن تلك الضربة موجّهة لفلسطيني الكويت أو الخليج فحسب، بل كانت قاصمة للروابط الفلسطينية الخليجية التي توثّقت خلال نصف قرن من الزمن.

لقد برهنت "نكبة" طرد الفلسطينيين من الكويت على هشاشة وضعهم وأحوالهم، وكونهم يفتقدون جنسية قانونية، يتكئون عليها أثناء المُلمات والأزمات... لقد أخرجوا في ظروف سيئة للغاية، وعادوا إلى وضعٍ شبيهٍ بالوضع غداة 1948. لم تشفع لهم فترة "أربعين سنة" من العطاء والإبداع، والإسهام بإخلاص في سبيل تطوير البلاد. ممّا سرّى عن أولئك المهجّرين وخفّف من وطأة قرارات الإبعاد؛ اختيار بعضهم العودة إلى مدن الضفة الغربية بين سنتي 1993 و2000، بعد التوصل إلى تسوية "أوسلو"، لا سيما المهاجرين الذين

طُردوا من الكويت سنة 1991، وكذا بعض الفلسطينيين العاملين في مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (Di Bartolomeo & Autres, 2011, p02).

أثرت الأحداث المتلاحقة بالمنطقة بشكل جليّ على إحساس الفلسطينيين بمدى تأمين وجودهم بدول الخليج، لكنهم أدركوا مبكراً بأن أي إجراء تتخذه هذه الدول في سبيل تقييد وجودهم سينعكس سلباً على ما قدّموه من خدمات اقتصادية جليلة طيلة عقود. والتأثير شمل خاصّة الكويت حيث أسهم الفلسطينيون بشكل كبير في دفع عجلة التنمية، وتسيير العديد من القطاعات، ثمّ الإمارات العربية حيث دوّهم الفاعل في صناعة النفط عملياً (Directorate of Intelligence, 1983, p05). والسؤال الجدير بال طرح هو مدى تأثير العلاقات الدولية المضطربة على خيارات البقاء بالنسبة للفلسطينيين في مختلف الدول الخليجية، أو بالأحرى كيف تلقّى فلسطينيو الخليج القرارات الأخيرة السائرة في منحنى التقارب الخليجي الإسرائيلي؟ بشأن الانفتاح الخليجي الرسمي البادية ملامحه على العلاقات مع إسرائيل. يعتقد مسؤولون إسرائيليون أنّ افتتاح تمثيلات دبلوماسية أو تجارية بمنطقة الخليج بمثابة "موطئ قدم"، يرغبون من خلاله في تحقيق المزيد من التقارب مع دول الخليج (Ulrichsen, 2016, p10).

2.5 آفاق التواجد الفلسطيني بالخليج:

على الرغم من أن دول الخليج العربية توفّر للفلسطينيين فرص عملٍ قابلةٍ للتحقيق، إلا أنّ المكوث في تلك الدول ظلّ مؤقتاً على مدار عقود؛ في الواقع عندما تنتهي عقود عمل المقيمين الفلسطينيين أو يصلون إلى سنّ التقاعد، لا يمكنهم البقاء في الدولة الخليجية المضيفة، لأنهم لا يتمتعون بوضع قانوني قارّ، أي اكتساب الجنسية وبقية الحقوق المتأتية عن ذلك (Fawadleh, 2017, p07). لكن لماذا اعتبر الفلسطينيون أنفسهم "لاجئين" في دول الخليج، قد يكون لذلك الوسم صلة بالتسجيل في قوائم المنظمات الأممية المعنية بمتابعة أوضاع المشرّدين الفلسطينيين، في دول الخليج وغيرها (Radi, 1994, p56). دون إغفال قرارات منظمة جامعة الدول العربية التي كانت تحضّ الفلسطينيين على عدم ترك أراضيهم تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، عقب الحروب العربية الإسرائيلية، وكذا رفض تجنيس اللاجئين الفلسطينيين (باستثناء الأردن)، لأنّ ذلك من شأنه أن يحرمهم من حقّ العودة. ترتبط إحدى المسائل التي أثارت إشكالية على نحو

خاص في بعض الدول الأجنبية (مثل السويد وغيرها) التي أصبحت ملاذًا للهجرة الفلسطينية بوضع اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في سابق عهدهم في سوريا والعراق وقطاع غزة، ولكنهم وصلوا إلى تلك الدول عبر دول الخليج العربية. عانت معظم دول الخليج ضغوطًا من قِبَل آلاف الخريجين الجامعيين، الذين أضحووا يطالبون بتوفير الوظائف والمزايا لهم، وبأن يُسمع رأيهم في إدارة شؤون البلد. وقد بدأ هؤلاء الخريجون من أبناء الطبقة الوسطى الأخذة في النمو في الكويت ونظيراتها يرون في الوجود المدني الفلسطيني الكثيف عنصر منافسة، يحول دون تحقيق طموحاتهم وارتقاءهم (الغبرا، 1995، ص 57). كما أنّ المنظومة التشريعية الخليجية لا تشجّع المستثمرين الوافدين على حساب المستثمرين المحليين (المواطنين)، واليوم يمكن معاينة حجم القيود القانونية والجبائية المفروضة على العمالة الوافدة. والفلسطينيون جزءٌ منها. في معظم تلك الدول. غير أنّ عزاء هؤلاء الفلسطينيين المهاجرين هو أنّ استقرارهم في دول الخليج العربية قد أكسبهم خبرات ومعارف لا يستهان بها في معظم المجالات.

من السياسات التي اعتمدتها الحكومة السعودية منذ جويلية 2017 فرض حزمة ضرائب جديدة على مرافقي العمالة الوافدة، والتي أثّرت في الجالية الفلسطينية المقيمة في المملكة العربية السعودية، ولا سيما الفلسطينيين من جيل الألفية المولودين في السعودية، والذين ينتمون إلى الجيلين الثاني والثالث من الأسر الفلسطينية المهاجرة للعمل. دفعت بهذا الجيل إلى العودة القسرية إلى الأردن بعد فرض تلك الضرائب. إذ لم يختر كثير من الفلسطينيين مغادرة البلاد طوعية، بل تعرّضوا لسياسات "إقصائية" عنيفة، أجبرتهم على الاختيار الصعب نحو اتخاذ قرار المغادرة. يتوقع بعض الباحثين أنّ الفلسطينيين سيتأثرون بالمستجدات الاقتصادية وتقلّبات السياسات الخارجية الخليجية؛ وأنّ أعدادهم في دول الخليج العربية مجتمعةً لن تُجاوز المليون (1.000.000) فلسطيني، مع أفق سنة 2050 (أبو عامر، 2020، ص 411).

رغم ذلك أبطل فلسطينيو الخليج ما راهنت عليه بعض الأقاليم الغربية. وحتى العربية. من أنّ توافدهم على دول الخليج كان وبالأعلى المنطقة، بحجّة القلاقل التي ارتبطت بوجودهم في المخيمات في لبنان والأردن، وأنّهم سيحملون معهم عوامل زعزعة

الأمن والاستقرار إلى البلاد التي يزلون بها! أثبتت الأيام والتطورات خطأ تلك التنبؤات جميعها (Zahlan, 2009, p13). في المنطق التاريخي لا مزية لطرفٍ على طرفٍ آخر؛ حيث وافقت حقبة التنمية الشاملة المتأتية عن المكاسب الثمينة لمداخيل النفط في دول الخليج، الفائض الفلسطيني من الكفاءات البشرية المهنية الذي تجاوز حدود الاحتواء في الدول العربية المجاورة لفلسطين. من هنا كانت الروابط المشتركة والمنفعة المتبادلة، بين الفلسطينيين ومحيطهم الجديد في الخليج.

6. خاتمة:

في أدبيات الفلسطينيين تاريخياً؛ يعتبر التعليم الرافعة الرئيسية لاكتساب السلطة داخل المجتمع، فلا غرو حينئذٍ أن نجد غالبية المهاجرين إلى دول الخليج العربية من ذوي المستويات التعليمية البارزة، ومن الكفاءات المهنية الجاهزة للتوظيف والاستغلال. وبالتالي يكثر "الطلب" على هذه الكفاءات الوافدة للخليج، المؤهلة علمياً وفنياً، قبل غيرها من العمالة العربية والأجنبية. شكّل الفلسطينيون في دول الخليج نخبة دينامية مثقفة ومختارة، خصوصاً على الصعيد التربوي والمهارات المهنية وكذلك على صعيد الاستثمارات في أسواق الخليج، حيث تراكمت مع السنين كفاءات فلسطينية وانتشرت في منطقة الخليج، ونسقت على مستوى تنموي عالٍ مع نظيراتها من مواطني دول الخليج. إن أعداد الفلسطينيين التي ربت عن المليون نسمة في دول الخليج العربية قد تجاوزت صورة "الشتات" النمطية إلى تكريس صورة "المنتظم" الإيجابية، وانتقلت بالفلسطيني من حِقة اللاجئين المهْمَش المنكفئ على ذاته، إلى حِقة المقيم الفاعل المكتفي والمعطاء. حيث تفاعل المهاجرون الفلسطينيون مع مجتمعات الدول المضيفة بأشكال متعددة تبعاً لسياسات تلك الدول، وانطلاقاً من مستوياتهم التعليمية وكفاءاتهم المهنية، وتوجهاتهم الثقافية والقيمية والأيدولوجية.

هكذا هم الفلسطينيون؛ عيّن على البلد المضيف وإيجابية الحضور، وعيّن على الوطن الأم وضرورات الإسهام في إسماع صوته وأنيته ولو بصفة رمزية. لأن كان الفلسطينيون ممتّين لإخوانهم الخليجيين في فتح الأبواب وتسهيل الإقامة ببلدانهم؛ فإن هؤلاء مدينون لأولئك الفلسطينيين بإسهامهم الفعّال في إحداث الطفرة الاقتصادية

الشاملة، التي لا زالت ثمارها تُقطف إلى اليوم. مهما يكن فإنّ موضوع أوضاع "المهجرين تاريخياً" من الفلسطينيين لا يزال بحاجة إلى دراسات أخرى وافية، لذلك اقترح:

- إنشاء مؤسسات أهلية عربية تعنى بالتعامل مع أوضاع الفلسطينيين، وإيجاد السبل المثلى للتعامل من ذلك التواجد.
- سنّ قوانين عربية موحّدة لتكليف أوضاع المهاجرين الفلسطينيين مع خصوصيات البلدان التي آثروا الهجرة إليها، وربط وجودهم فيها بالسياسات المركزية المرجعية للقضية الفلسطينية.
- الإفادة من تلك الظروف التي أقام فيها الفلسطينيون بالخليج والمهارات التي أظهروها من أجل محاكاة وضعيات شبيهة في دول عربية أخرى، وتجسيد التكامل البيني بين مختلف مكوّنات الجسم العربي الواحد.

7. قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية

01. البديري، موسى. (1995). الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، 21، 27-03.
02. براند، لوري أ. (1991). الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة (الإصدار 01). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
03. كنودسن، آري. وحنفي، ساري. (2015). اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان (الإصدار 01). (ديما الشريف، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
04. اللبدي، طاهر. (2018). دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية (الإصدار 01). باريس: مبادرة الإصلاح العربي ARI.
05. أبو عامر، مجد. (2020). ديموغرافيا الصراع: استشراف مستقبل الفلسطينيين عام 2050 (الإصدار 01). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
06. العزة، نضال. وآخرون. (2022). اللاجئون والمهجّرون الفلسطينيون: المسح الشامل (الإصدار 01). فلسطين: مؤسسة الأيام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع.



07. الشامسي، ميثاء سالم. (2006). تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي دروس مستقبلية (الإصدار 01). بيروت: منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
08. أبو شرف، رقية. و آخرون. (2016). الجاليات العربية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي تقرير موجز (الإصدار 01). قطر: مركز الدراسات الدولية والإقليمية.
09. الغبرا، شفيق ناظم. (1995). الفلسطينيون والكويتيون: الصراع والفرص الضائعة. مجلة الدراسات الفلسطينية، 06(24)، 55-88.

أ.المراجع باللغة الأجنبية

- 10- (ESCWA), U. N. (2004). *The role of the Palestinian Diaspora in the rehabilitation and development in the Occupied Palestinian Territory*. Beirut: Arab-International Forum on Rehabilitation and Development in the Occupied Palestinian Territory: Towards an Independent State.
- 11- Black, I. (2019). *Just Below the Surface: Israel, the Arab Gulf States and the Limits of Cooperation* (éd. 01). Washington: Middle East Centre.
- 12- Courbage, Y. (1994). La population de la Palestine. *Population*, 49(01), 232-248.
- 13- Di Bartolomeo, A., & Autres. (2011). *Palestine Le cadre démographique-économique de la migration Le cadre juridique de la migration Le cadre socio-politique de la migration* (éd. 01). Italie: European University Institute.
- 14- Directorate of Intelligence. (1983). *Palestinian Presence in the Persian Gulf* (éd. 01). Washington: Near East South Asia Center.
- 15- Fawadleh, H. (2017). *Migrations et diaspora: Expérience des Chrétiens palestiniens en Jordanie et aux États-Unis*. France: Université d'Angers.
- 16- Hammer, J. (2005). *Palestinians born in exile: diaspora and the search for a homeland* (éd. 01). Texas: University of Texas Press.
- 17- Kimmerling, B., & Migdal, J. (2003). *The Palestinian Diaspora and the State-Building Process* (éd. 01). London: Harvard University Press.
- 18- Labadi, T. (2018). *The Palestinian Diaspora and the State-Building Process* (éd. 01). Paris: Arab Reform Initiative.



- 19- Radi, L. (1994). Les Palestiniens du Koweit en Jordanie. *Monde Arabe*, 144(02), 55-65.
- 20- Ulrichsen, K. C. (2016). *Israel and the Arab Gulf States: Drivers and Directions of Change* (éd. 01). Washington: Center for the Middle East.
- 21- Zahlan, R. S. (2009). *Palestine and the Gulf States: the presence at the table* (éd. 01). New York: Taylor & Francis e-Library.
- 22- Zaidan, I. (2012, August 27). *Palestinian Diaspora in Transnational Worlds: Intergenerational Differences in Negotiating Identity, Belonging and Home* (éd. 01). Palasetine: The Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies.